Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (7), Issue (5) June (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

الآليات الدولية لحماية التنوع البيولوجي البحري في ضوء مشروع الاتفاق الدولي الجديد لعام ٢٠٢٣

شمس طه حميد

أ.د هديل صالح عبود

كلية القانون ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق

International mechanisms for the protection of marine biodiversity in light of the new project international agreement for 2023

Shams Taha Hameed
Dr. Hadeel Salih
College of Law, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Iraq

الخلاصة :

ان التنوع البيولوجي البحري يعرف بأنه تنوع الانواع والفصائل الحيوانية والنباتية والموارد الجينية البحرية والنظم الأيكولوجية وان التنوع البيولوجي البحري له أهمية اقتصادية وصحية كبيرة في حياة الانسان وذلك بوصفهِ مصدرا مهما للغذاء . وان البحار تحتوي على تنوع بيولوجي نباتي وحيواني هائل الا انه يتعرض لتهديد الأنشطة البشرية وذلك بسبب زيادة الطلب على المنتجات السمكية والنباتات البحرية والتي تستخدم في مختلف الصناعات الغذائية والدوائية والتجميلية وبسبب النقل البحري والتلوث البلاستيكي ، كما تسهم العوامل الطبيعية وعلى رأسها التغيرات المناخية وتحمض المحيطات الى كوارث بيئية مدمرة مما تؤثر على التنوع البيولوجي البحري لذا وجب تظافر الجهود الدولية لحماية البيئة البحرية من التلوث وذلك بوصفها قضية عالمية تمس بالأمن الغذائي لشعوب العالم وكذلك باعتبار التنوع البيولوجي البحري تراث مشترك للبشرية ، كما ان المجتمع الدولي قد ادرك ضرورة الاستعجال للبحث عن آليات دولية قانونية نتيجة لاستغلال الموارد البحرية بشكل كبير **الكلمات المفتاحية : التنوع البيولوجي البحري ، الأمن الغذائي والبيئي ، تقييم الأثر البيئي .**

Abstract :

Marine biodiversity is defined as the diversity of animal and plant species, marine genetic resources, and ecosystems. Marine biodiversity is of great economic and health importance to human life as an important source of food. The seas contain tremendous plant and animal biodiversity, but it is threatened by human activities due to the increasing demand for fish products and marine plants used in various food, pharmaceutical, and cosmetic industries, as well as by maritime transport and plastic pollution. Natural factors, most notably climate change and ocean acidification, also contribute to devastating environmental disasters that affect marine biodiversity. Therefore, international efforts must be combined to protect the marine environment from pollution, as it is a global issue that affects the food security of the world's peoples, and also because marine biodiversity is a common heritage of humanity. The international community has realized the urgent need to search for international legal mechanisms due to the widespread exploitation of marine resources

المقدمة :

اولا موضوع البحث :

ان البيئة شهدت بشكل غير مسبوق في عصرنا الحالي تهديدات خطيرة وضارة جدا بسلامتها فقد تعرضت التربة والغابات والمياه والموارد الطبيعية للاستنزاف بصفة غير عقلانية للأغراض الصناعية والتجارية بهدف الربح ، اذ ان المحيطات تعد احدى المستودعات الرئيسية للتنوع البيولوجي في العالم ، كما تتسم المحيطات بشدة التنوع من حيث المعالم المادية والنظم الأيكولوجية والحياه بدءا من النظم الايكولوجية والانواع البيولوجية الموجودة في المياه الضحلة والقريبة من الشاطئ ، فان التنوع البيولوجي البحري يشير الى التباين بين المخلوقات والتي تندرج تحت النظم البيئية البحرية ، كما أنه يعد ذا طابع شمولي واسع يجمع كل الانواع والاشكال من كائنات حية دقيقه وحيوانات ونباتات ويمتد ليصل الى المجموعات التي تشكلها ومواطنها الخاصة التي تعيش فيها.

ثانيا أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في توضيح مدى الالتزام الدولي لحماية التنوع البيولوجي البحري وذلك لكون التنوع البيولوجي البحري له تأثير كبير على حياه البشر اذ يعتمد البشر بشكل يومي على التنوع البيولوجي البحري في جميع مجالات الحياة اليومية كما ان التنوع البيولوجي البحري يشكل اساس رخاء البشرية بما يوفر من موارد ، وان المجتمع الدولي ادرك لأهمية تنظيم عاجل لعملية استغلال الموارد الحية في اعالي البحار وحماية بيئتها من التلوث وذلك باعتباره مجالا مشاعاً غير مملوك لأحد لذلك يتوجب علينا العمل جماعياً سواء على المستوى الدولي او الاقليمي وبكل القواعد القانونية والآليات المتوفرة لحماية التنوع البيولوجي البحري .

ثالثا مشكله البحث :

من خلال ما سبق فإنّ الإشكالية الرئيسية المطروحة لموضوع دراستنا(الآليات الدولية لحماية التنوع البيولوجي البحري في ضوء مشروع الاتفاق الدولي الجديد لعام ٢٠٢٣) تكون حول ما هي الآليات الدولية الكفيلة بحماية التنوع البيولوجي البحري؟ والى اي مدى ساهمت هذه الآليات الدولية في تحقيق حماية فعالة للبيئة البحرية والتنوع البيولوجي البحري؟ ، وكيف ساهمت قواعد القانون الدولي في حماية التنوع البيولوجي البحري من خلال حماية البيئة البحرية ؟

رابعا اهداف البحث :

يهدف هذا البحث الى بيان ما يلي :

١_ التعريف بالتنوع البيولوجي البحري والعوامل المهددة له .

٢_ تسليط الضوء على تعريف التنوع البيولوجي البحري وأهميته .

٣_ بيان القواعد القانونية لحماية التنوع البيولوجي البحري وآلياته.

خامسا منهجية البحث :

نظرا للأهمية التي يكتسبها موضوع الالتزام الدولي لحماية التنوع البيولوجي البحري ونظرا لإشكالية البحث بغية الوصول الى الاهداف المرجوة من وراء هذا البحث فقد فرض على مسار البحث الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك لتوضيح بعض المفاهيم الخاصة بالموضوع من خلال استعراض المصادر والأبحاث التي لها علاقة بموضوع الدراسة وكذلك تقديم النتائج والتوصيات ذات الصلة بموضوع البحث.

سادسا هيكلية البحث :

من خلال ما تقدم أعلاه فانه سيتم تقسيم البحث الى مبحثين رئيسين إذ نتناول في المبحث الاول التعريف بالتنوع البيولوجي البحري والعوامل المهددة له ضمن مطلبين ، نستعرض في المطلب الاول تعريف التنوع البيولوجي البحري وأهميته وفي المطلب الثاني عوامل تهديد التنوع البيولوجي البحري ، اما المبحث الثاني فسنبحث بالقواعد القانونية لحماية التنوع البيولوجي البحري وآلياته ضمن مطلبين رئيسين ، إذ نستعرض في المطلب الاول الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية المعنية بحماية التنوع البيولوجي البحري ، وفي المطلب الثاني آليات مشروع الاتفاق الدولي الجديد في حماية التنوع البيولوجي البحري . واخيرا سوف نستعرض في الخاتمة اهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل اليها في هذا البحث .

المبحث الاول التعريف بالتنوع البيولوجي البحري والعوامل المهددة له

ان التنوع البيولوجي البحري والأنظمة الأيكولوجية لهما وظائف حيوية في الدورة الطبيعية في دعم الحياة على كوكب الأرض ، ويساهم التنوع البيولوجي البحري في تكوين دورة العناصر المغذية التي تؤدي الى الأداء السليم للنظام الايكولوجي وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين رئيسين : المطلب الاول : تعريف التنوع البيولوجي البحري وأهميته .المطلب الثاني : عوامل تهديد التنوع البيولوجي البحري .

المطلب الاول تعريف التنوع البيولوجي البحري وأهميته

يعتبر التنوع البيولوجي البحري المصدر الاساسي لخدمات الانظمة الايكولوجية للمنفعة البشرية من الناحية الاقتصادية وذلك بطريقة مباشرة وغير مباشرة فهو يسهم في العديد من الخدمات وان التنوع البيولوجي البحري عامل من عوامل استمرار الحياة البشرية على كوكب الارض ويضمن الرفاهية للجنس البشري ، وان التنوع البيولوجي البحري يلعب دورا اساسيا في الحياة البشرية وتأتي هذه الأهمية الحيوية لكونه الدعامة الأساسية لمجموعة من المنتجات وخدمات النظم البيئية التي تعتمد عليها المجتمعات البشرية. وعلية سيتم تقسيم المطلب الى فرعين رئيسين :الفرع الاول : التعريف الفقهي والاتفاقي للتنوع البيولوجي البحري. الفرع الثاني : أهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري.

الفرع الاول التعريف الفقهي والاتفاقي للتنوع البيولوجي البحري

ان للتنوع البيولوجي تعاريف مختلفة فقد عرفة الفقهاء بأنه " تباين عالم الاحياء او تباين وتنوع العالم الحي " كما يعرفه علماء الوراثة بأنه عباره عن " تنوع الانواع والاحياء " ،ويعتبر تعريف التنوع البيولوجي امر معقد ، وذلك لأن علم البيولوجيا يمتاز بالتعقيد والتغير (منال بوكورو ، ص ١٤) كما يعرف التنوع البيولوجي بأنه " تنوع الكائنات الحية سواء اكانت نباتات ام حيوانات في النوع او الجنس او الصفات الوراثية ، ويشمل كذلك تنوع الانظمة البيئية التي تعيش فيها هذه الاحياء سواء اكانت انظمة أرضية او انظمة بيئية مائية " (ابراهيم صالح عطية ، ص٥)كما يعرف التنوع البيولوجي البحري بأنه " تنوع واختلاف الكائنات الحية والموارد البيولوجية البحرية بدءا بالكائنات المجهرية الدقيقة والعوالق النباتية التي توفر ٥٠% من الأوكسجين للأرض وانتهاء بالحيتان الضخمة والتفاعل فيما بينها بما يوفر الموارد الأساسية وخدمات النظم الأيكولوجية التي تمثل أهمية بالغة بالنسبة لحياة البشر والحد من الفقر " (د. محمد حمداوي ، ص١٨٤) ويعد مصطلح التنوع البيولوجي مصطلحا حديث النشأة متعارفا عليه علميا فقد تم تبنيه لأول مره في اعقاب مؤتمر ريو دي جانيرو والمنعقد بالبرازيل في ٢٢/ايار / مايو سنة ١٩٩٢ والذي تم من خلاله توقيع اتفاقية التنوع البيولوجي ، فقد عرفت الاتفاقية التنوع البيولوجي بانه " تباين الكائنات العضوية الحيه المستمدة من كافه المصادر بما فيها النظم الأيكولوجية الأرضية والبحرية ، والاحياء المائية ، والمركبات الأيكولوجية ، التي تعد جزءا منها وذلك يتضمن التنوع داخل الأنواع ، والنظم الأيكولوجية " (سمية بوسته ، ص١٤)وان الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة عرف التنوع البيولوجي على انه " الاختلاف والتباين لجميع الكائنات الحيه، ويشمل ذلك التباين الجيني داخل الانواع، وبين العشائر والتباين بين الانواع واشكال حياتها وتنوع مجمعات الانواع المرتبطة ، وتفاعلاتها والعمليات الايكولوجية المؤثرة، او الجهات الفاعلة والتي تسمى تنوع النظم الايكولوجية " (بن فاطيمة بوبكر ، ص ٧ـ ٨)·كما عرفت المادة الاولى من مشروع اتفاق يبرم في اطار اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام المواد الجينية البحرية على انها " اي مواد ذات اصل بحري نباتي او حيواني او جرثومي او ذات اصل بحري اخر تحتوي على وحدات وراثية وطبيعية ذات قيمة فعلية او محتملة " (نص المادة (٨/١) من مشروع اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي البحري) .

الفرع الثاني أهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري

ان التنوع البيولوجي البحري يعتبر مصدرا مهما للمنافع الاقتصادية والصحية ، إذ يعد مجال اهتمام رئيسي للتنمية المستدامة ، وان النظام الايكولوجي البحري يحتوي على الكثير من المكونات الطبيعية ، كما ويعتبر التنوع البيولوجي مصدراً مهماً للغذاء إذ يعتبر قاعدة مهمة من قواعد الأمن الغذائي للإنسان فان جميع الكائنات الحية من نباتات وحيوانات هي مصدر غذاء للإنسان .

اولا ـ أهمية التنوع البيولوجي البحري للاقتصاد:تبرز أهمية التنوع البيولوجي البحري في مجال الاقتصاد عبر العديد من الامور واهمها الغذاء الذي يحصل علية الانسان من التنوع البيولوجي البحري الموجود في البيئة الطبيعية كالأسماك ، إذ تمثل تجارة الاسماك مصدراً مهماً للدخل القومي للعديد من دول العالم كما بلغت نسبة المتاجرة بها حوالي ١٠% من مجموع الصادرات ؛ و١% من التجارة العالمية من السلع من حيث القيمة ، وكما يبلغ انتاج الصيد العالمي عام ٢٠١٢ حوالي ٧٩.٤ مليون طن ويعد الوطن العربي منطقة استيراد للأسماك فان التجارة الخارجية السمكية العربية بلغت نحو(٤-٢) مليار دولار عام ٢٠٠٤ (منال بوكورو ، ص ١٨) .

ثانيا ـ أهمية التنوع البيولوجي البحري للصحة :ان للتنوع البيولوجي البحري دوراً بارزاً في المجال الصحي إذ يعد المادة الاولية ويعتمد اعتمادا كبيرا على منتجات وخدمات النظم الايكولوجية كتوافر المياه العذبة والغذاء ومصادر الوقود ، وهي تعتبر خدمات لا يمكن للإنسان ان يعيش من دونها كما ان التناقص في الأنواع والتغيير في النظم يؤثر بشكل مباشر على الجانب الصحي للإنسان إذ اصبحت خدمات النظام الايكولوجي غير كافٍ لتلبية الاحتياجات الاجتماعية (ميسوم خالد ، ص ٨٤)وان بعض انواع النباتات تعد المصدر الاساسي في صناعة الأدوية وكذلك بعض الحيوانات والحيوانات الدقيقة المعالجة كيميائيا فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد ان دواء الأسبرين المسكن للألم مستخلص من نبات

العراوة ودواء الأنسولين المستخدم لتعديل نسبة السكر في الدم لدى مرضى السكري ، المستخلص من بعض الحيوانات إذ يعدان من اكثر الأدوية شيوعا في العالم (انمار صلاح عبد الرحمن الحديثي ، ص٣٨).

ثالثا _ أهمية التنوع البيولوجي البحري للأمن الغذائي :ان مصطلح الامن الغذائي قد اسس في ستينيات القرن العشرين ضمن الادب الانمائي الدولي، وقد عرفه برنامج الامم المتحدة الانمائي في تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٤ على انه " أن تكون لجميع الناس وفي جميع الاوقات إمكانية الحصول ماديا واقتصاديا على الغذاء الاساسي وعلى ان يكون لكل شخص الحق في الحصول على الغذاء وان يكون من السهل ذلك سواء بشرائه ، او زرعه فرديا وان يكون هناك توزيع عادل وجيد للأغذية " (وهيبة زبيري ، ص ٣٦)وقد عمدت معظم التشريعات في العالم الى منع المساس بالتنوع البيولوجي الذي يعد ذا أهمية بالغة في ضمان التوازن البيئي وضمان الأمن الغذائي والأمن البيئي ، فان المطلب الأساسي الذي يجب العمل على تحقيقه هو الحفاظ على البيئة قبل السعي الى بناء الأمن الغذائي ؛ لأن استنزاف الموارد البيئية وتهديدها سيكون مانع لبناء الأمن الغذائي فالبيئة بمواردها الطبيعية تعتمد على مقوم الغذاء الذي يعد من مقومات بقاء الانسان وكذلك يعد من عناصر هذه البيئة (وهيبة زبيري ، ص١٠).

رابعا _ أهمية التنوع البيولوجي البحري للأمن البيئي :ان الأمن البيئي يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي او الكوني كعامل اساسي تتوقف علية كافة الأنشطة الانسانية ، ويهدف الأمن البيئي الى حماية الأشخاص على المدى القصير والطويل من التهديدات الناتجة عن الأضرار التي يتسبب بها الانسان تجاه الطبيعة وكذلك يهدف الى منع تدهور البيئة الطبيعية فان ظاهرة الاحتباس الحراري الناجم عن انبعاث الغازات الدفيئة تعد من اهم التهديدات الرئيسية ولتحقيق الأمن البيئي يجب عدم استنزاف الموارد الطبيعية والتقليل من التلوث ولا سيما تلوث الهواء والمياه التي قد يتجاوز نسبها التأثيرات الصحية ؛ وكذلك تجنب الضرر للنباتات والحيوانات على هذا الجزء من العالم إذ من الضروري ان يكون هناك جزء من العالم إبقائه خاليا من التدخل البشري وذلك لغرض حماية الطبيعة والحفاظ على التنوع البيولوجي ويجب انشاء مناطق طبيعية محمية موجهة نحو الانسان والطبيعة (كرار عبد الرضا طاهر ، ص١٠١_١٠٢).

المطلب الثاني عوامل تهديد التنوع البيولوجي البحري

في السنوات الاخيرة شهدت المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية أنشطة بشرية كثيفة وتزايد الاهتمام المتصلة بها وتنوعها البيولوجي البحري على المستوى العلمي والتجاري بعد ما كانت هذه المناطق تقتصر على الانشطة التقليدية كالصيد والنقل البحري والنفايات الخطرة ، كما ان هذه الأنشطة تهدد التنوع البيولوجي البحري وتكون لها آثار سلبية على الحياة البحرية .وعليه سيتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين رئيسين:

الفرع الاول : العوامل البشرية المهددة للتنوع البيولوجي البحري. الفرع الثاني : العوامل الطبيعية المهددة للتنوع البيولوجي البحري.

الفرع الاولالعوامل البشرية المهددة للتنوع البيولوجي البحري

اولا _ تأثير التلوث البلاستيكي على التنوع البيولوجي البحري:

ان في رواسب المياه العميقة تتراكم المواد البلاستيكية الدقيقة وغيرها من الملوثات ، إذ يتبين ان كميات المواد البلاستيكية الدقيقة في بعض رواسب المياه العميقة تكون اعلى من مثيلاتها على السطح وهذا يعني ان المياه العميقة قد تصبح بالوعة كبيرة للجزيئات البلاستيكية ، إذ يسبب استيعاب هذه المواد البلاستيكية الدقيقة من قبل الانواع التي تتغذى في القاع قلقا كبيرا (مقرر معتمد من مؤتمر الاطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي ، الوثيقة CBD/COP/DEC/XIII/ 11 ، ص٣) كما ان كل كيلو متر مربع من سطح المحيط يكون ملوثاً بالبلاستيك ، وفي كل عمق من السطح الى قاع المحيط ، فإن المحيط يعاني من التلوث الناجم عن ملايين الكيلوغرامات من البلاستيك اذ يوجد في المحيط حسب التقديرات عدد يتراوح بين ١٥ تريليون و٥٠ تريليون قطعة بلاستيكية، وكذلك معدات للصيد المتروكة او المفقودة او التي تم التخلص منها بطريقة اخرى، وان القطع البلاستيكية الكبيرة الحجم تقتل الاحياء البحرية نتيجة علوقها بها او نتيجة للاختناق او الخنق او الجوع ، وذلك بسبب تدني قدرتها على الهضم (مذكرة من رئيس الجمعية العامة ، الوثيقة A/71/898 ، ص٦).

ثانيا _ تأثير النقل البحري على التنوع البيولوجي البحري تتعرض البيئة البحرية الى التلوث بواسطة وسائل النقل البحري وتكون أما نتيجة لتسرب النفط منها او نتيجة الحوادث التي تقع بين وسائط النقل البحري ولاسيما ناقلات النفط ، إذ ان عمليات الشحن والتفريغ للبضائع ولا سيما النفط ينجم عنة تلوث البيئة البحرية ، كما ان للنفط تأثيراً ساماً على الكائنات البحرية عندما تمتصه وقد تتجمع المواد الهيدروكربونية المكونة للنفط في الأنسجة الدهنية وكبد وبنكرياس الاسماك ، والتي تؤدي إلى قتل الانسان بعد إصابته بالسرطان كما يؤثر سلبا على اللافقاريات والعوالق والمحار والثديات ، والطيور البحرية ، والشعاب المرجانية (فراس نعيم جاسم ، ص٣٥٠)ونظرا لتلوث البيئة البحرية بطبقة من المواد النفطية ، فإن النفط يعمل على تدمير مواقع تكاثر الاسماك ومنع دخول اشعة الشمس ، مما يؤدي إلى فقدان ونقص الأوكسجين كما ان النفط يؤثر تأثيرا مباشرا على الاسماك

والطيور بتلويثها إذ يحدث الموت الجماعي لهذه الكائنات كما اكدت الدراسات التي اجريت في معهد " وودز هول " عام ١٩٦٩ بأن الموت الفوري للأسماك وسرطانات البحر والمحارات ، بلغ ٩٥% من اثار النفط الذي غطى مساحة قدرة ٢٢ كيلو متر مربع، وذلك بسبب التسرب النفطي (المهدي محمد المهدي الهادي ، ص٤٩_ ٥٠).

ثالثا _ تأثير النفايات الخطرة على التنوع البيولوجي البحري ان النفايات التي تنتقل عبر الحدود البحرية ، والتي تصل الى اعالي البحار او بالقرب من سواحل بعض الدول قد تمثل تهديدا مباشرا على التنوع البيولوجي البحري كما يمكن أن يمتد خطر هذا التهديد بشكل مباشر للإنسان في هذه المناطق ، لما قد تحويه هذه النفايات من مواد سامة وخطيرة ولما تحدثه من عمليات نقل النفايات عبر السفن البحرية او اغراقها في البحار والمحيطات من أضرار بليغة (محمد عوض عبد الصمد عنتر ، ص١٢_ ١٣)وان من الطرق المألوفة في التخلص من النفايات الخطرة ، هي تصريفها في مياه البحار والمجاري او دفنها في مدافن تحفر مخصوصا لهذه العملية ويقدر عدد المدافن التي دفنت فيها النفايات الخطرة في الولايات المتحدة وحدها حوالي ٥٠ الف موقع (محمد خالد جمال رستم ، ص٧٠)وفي عام ١٩٧٦ القت السفينة الانكليزي " توباز" بنفاياتها في منطقة شمال شرق الأطلسي إذ قدرت تلك النفايات بحوالي ٢٤٥٠٠ طن وذلك في منطقة يكون نصف قطرها ٣٥ ميل بحري، وفي أكتوبر سنه ١٩٩٣ قامت السفينة الروسية بإفراغ ١٧ طن من النفايات النووية الخطرة في بحر اليابان من دون وضعها في صناديق خاصة مما ادت إلى ارتفاع مستوى الاشعاع الى درجة عالية ، وكان لها آثار ونتائج ضارة وبالغة على كافة الكائنات الحية (محمد رضا بلبروات ، ص٤٠).

الفرع الثاني العوامل الطبيعية المهددة للتنوع البيولوجي البحري

اولا _ تأثير تغير المناخ على التنوع البيولوجي البحري :ان المناخ يعتبر من اكثر العوامل تأثير على الحياة البشرية وغيرة من الكائنات الحية ، وان علاقته بصحة الانسان ومظاهر نشاطاته المختلفة امر ثابت ومعروف منذ القدم ولا يقتصر تأثير المناخ على شخص دون الآخر وانما يقع عل كل البشر من دون استثناء ، وان التغير المستمر في مناخ الكرة الأرضية الذي ينتج عنه أسباب طبيعية او بشرية يؤثر سلباً على المحيط الجوي، ويؤدي الى وقوع كوارث مدمرة (كرار عبد الرضا طاهر ، ص٩)وان التغير في درجة حرارة المياه تؤدي دورا مهماً في التأثير على هجره الاسماك ، فان بارتفاعها تنتقل بعيدا عن سطح الماء ، وتعود اليها مرة اخرى عندما تعود درجة الحرارة الى طبيعتها وان درجات الحرارة حددت أنواع الاسماك التي تعيش في المياه الدافئة والباردة ، مثل اسماك الشانك والتونة في المياه الدافئة كما تؤثر درجة الحرارة في التوزيع الجغرافي للأسماك على نحو عمودي، إذ ان بعض الانواع تكثر في المياه السفلية وبعضها تقل في المياه السطحية وان ارتفاع درجة الحرارة يؤثر على الجهاز العصبي للأسماك وعلى نشاطها (احمد ماجد عبد الامير الأسدي ، ص١٩٦).

ثانيا _ تأثير تحمض المحيطات على التنوع البيولوجي البحري :عندما ينحل ثاني اوكسيد الكربون في مياه البحر فإنه يؤدي الى انتاج حامض ضعيف يعرف باسم " حمض الكربونيك " وهو حمض غير مستقر، يؤدي الى زيادة ايونات الهيدروجين، كما تؤدي هذه الايونات إلى زيادة حموضة المحيطات والتي تقاس بنقص درجة تركيز ايونات الهيدروجين[٢٢] ؛ وان تحمض المحيطات يمثل تهديدا عالميا إذ يؤثر على عناصر مهمة من الشبكة الغذائية للمحيطات التي تعد من قبيل منتجات الغذاء الاولية (العوالق) والشعاب المرجانية والمحاريات والقشريات ، كما انه يقلل من توافر الكربون في المحيطات مما يؤدي إلى تزايد الصعوبة التي تواجهها كائنات بحرية كثيرة من قبيل الشعاب المرجانية والصدفيات والعوالق البحرية في بناء قواقعها وهياكلها الصلبة (سمية بوسته ، ص٩١_ ٩٢).

المبحث الثاني القواعد القانونية لحماية التنوع البيولوجي البحري وآلياته

ان الدول قد اهتمت اهتماما بالغا بالبيئة بمختلف عناصرها من اجل جعل البيئة صالحة للعيش فيها اذ حاربت تلوثها بكافة المجالات ، مما تمخض عنه عقد الدول للكثير من الاتفاقيات الدولية والاقليمية فضلا عن عقد المؤتمرات الدولية ، كما ان هناك ثمة ضرورة لحفظ التنوع البيولوجي البحري والنظم الايكولوجية النادرة او الهشة من خلال اعتماد آليات للإدارة المتكاملة للمكونات الحية تسمح بتعزيز الحفظ والاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية وإدارة المناطق البحرية بطريقة متكاملة وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين رئيسين:المطلب الاول : الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية المعنية بحماية التنوع البيولوجي البحري. المطلب الثاني : آليات مشروع الاتفاق الدولي الجديد في حماية التنوع البيولوجي البحري.

المطلب الأول الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية المعنية بحماية التنوع البيولوجي البحري

لقد شهد العالم عدداً كبيراً من الاتفاقيات الدولية التي وضعت التنظيم القانوني الدولي للكثير من المشكلات الدولية المعاصرة ، وان الاتفاقيات الدولية تعتبر المصدر الرئيسي الاول للقواعد القانونية للقانون الدولي للبيئة ، ولهذا فإن هناك اتفاقيات تتسم بالتخصص في معالجة النظام البيئي

لكل عنصر من عناصر البيئة وعليه سيتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين رئيسين:الفرع الاول : دور الاتفاقيات الدولية في حماية التنوع البيولوجي البحري.الفرع الثاني : دور المؤتمرات الدولية في حماية التنوع البيولوجي البحري.

الفرع الاول دور الاتفاقيات الدولية في حماية التنوع البيولوجي البحري

اولا _ اتفاقية لندن لعام ١٩٧٢ بشأن منع التلوث عن طريق الاغراق :عقد في لندن عام ١٩٧٢ مؤتمر دولي تحت رعاية المنظمة الاستشارية الحكومية للملاحة البحرية (أمكو) وذلك لمناقشة مسائل ومشاكل تتعلق بالتلوث البحري عن طريق اغراق النفايات وغيرها من المواد الأخرى كما اقر هذا المؤتمر في ٢٠ ديسمبر عام ١٩٧٢ اتفاقية لندن لعام ١٩٧٢ بشأن منع التلوث عن طريق الاغراق ، كما تتميز هذه الاتفاقية بأنها من اكثر الاتفاقيات الدولية التي أبرمت خلال تلك الفترة تفصيلا للمواد الملوثة التي تهدد البيئة البحرية وذلك بهدف حمايتها من اخطار هذه المواد الملوثة سواء بحظر إلقائها كليا في هذه البيئة او بأخضاع هذا الاغراق لشروط معينة (علي عدنان الفيل ، ص٤٦_ ٤٧) .كما يشتمل الملحق الاول لهذه الاتفاقية على عدد من المواد الملوثة التي نصت المادة الرابعة من الاتفاقية على حظر اغراقها في البيئة البحرية ومن هذه المواد هي (الزئبق، والكاديوم ومركباته ،والمركبات العضوية الهالوجينية ، والمواد البلاستيكية الصامدة ، والادوات الأخرى الصناعية الصامدة مثل الشباك والحبال التي يمكن ان تطفو او تبقى معلقة في مياه البحر بطريقة تعوق الصيد او الملاحة ، والزيت الخام وزيت الوقود وزيت التشحيم ، المخلفات المشعة ذات المستويات العالية ومواد ايا كان شكلها (صلبه وسائلة وغازية) تم إنتاجها بهدف الحرب الكيميائية والجرثومية (علي عدنان الفيل ، ص ٤٧).

ثانيا _ اتفاقية برشلونة لحماية البحر الابيض المتوسط من التلوث لعام ١٩٧٦ :

تم عقد هذه الاتفاقية في ١٦/ شباط/ ١٩٧٦ وبدأ نفاذها في ٢/ شباط / ١٩٧٨ وبعد فتره زمنية تم تعديلها في ١٠/ حزيران /١٩٩٥، وان هذا التعديل دخل حيز النفاذ في ٩/ تموز / ٢٠٠٤ كما تتألف من (٢٨ مادة) (محمود خليل جعفر، نور خالد ابراهيم ، ص ٢٥٧)كما وقد الحق بتلك الاتفاقية بروتوكول أثينا لسنة ١٩٨٠ وبروتوكول جنيف لسنة ١٩٨٢ وتعتبر هذه الاتفاقية من اهم الاتفاقيات الإقليمية التي ظهرت خلال هذه الحقبة بل تعد أهمها على الإطلاق ؛ لأنها اول اتفاقية اقليمية غطت بشكل واسع جميع مصادر التلوث البحري من بينها إغراق النفايات المشعة (معمر رتيب محمد عبد الحافظ ، ص٣٣٢).وان هذه الاتفاقية تنطبق احكامها على مناطق المياه الإقليمية والمناطق الملاصقة والمنطقة الاقتصادية الخالصة واعالي البحار، وكذلك تنطبق احكام هذه الاتفاقية على السفن والطائرات ايا كان نوعها؛ لذلك نصَّت هذه الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها على وجوب التعاون بين الاطراف من أجل التصدي لحالات التلوث الطارئة أيا كانت أسبابها، وتحديد المسؤولية والتعويض عن الأضرار الناتجة عن مخالفة احكام الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها، ولتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية فقد أسندت الاتفاقية مهمة الأمانة والإشراف الى برنامج الامم المتحدة (نجلاء لعوامر ، ص ٦٠ _ ٦١).

ثالثا _ اتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢ :ان اتفاقية التنوع البيولوجي قد اعتمدت في مؤتمر ريو دي جانيرو (قمة الارض) عام ١٩٩٢ ودخلت حيز التنفيذ في ٢٩ ديسمبر عام ١٩٩٣، كما تعد اتفاقية التنوع البيولوجي اول اتفاقية تتناول كافة جوانب التنوع البيولوجي إذ ان أهمية هذه الاتفاقية ، تظهر من خلال تزايد عدد الدول الاطراف في عضويتها الذي يبلغ (١٩٦) دولة بما في ذلك كافة الاطراف في اتفاقية الأمم لقانون البحار لعام ١٩٨٢ ، وان لاتفاقية التنوع البيولوجي تأثيراً منهجياً واسعاً على تطور القانون الدولي في هذا المجال ، وذلك بموجب طبيعة أحكامها وقبولها العالمي (مهند عجب جنديل الدهامي ، ص١٦٦)وان هذه الاتفاقية قد عالجت التنوع البيولوجي البحري والساحلي في عام ١٩٩٥، وذلك باعتماد مؤتمر الاطراف المتعاقدة في القرار ١١/١٠ المتعلق بالصيانة والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري والساحلي والمعروف " بتفويض جاكرتا " " وهو يعد برنامج عمل يهدف الى حماية التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستخدامه المستدام، ويعتبر أساساً لامتداد القواعد التنظيمية الى التنوع البيولوجي البحري وقد تم استكمال برنامج العمل هذا بعد ثلاث سنوات ببرنامج عمل يتضمن الادارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية والمناطق المحمية البحرية والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية " (بن فاطيمة بوبكر ، ص١٢)وان الدور الرئيسي الذي يؤديه مؤتمر الاطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي يتمثل في تحديد الموائل ، ذات الاولوية التي تتطلب اهتماما خاصا من الدول اذ يدرج برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي (أشجار المانغروف ، الشعاب المرجانية الاستوائية والباردة ، والجبال البحرية، ومجتمعات الاعشاب البحرية) بوصفها انظمة ايكولوجية رئيسية تحتاج الى الحماية ، كما وضع مؤتمر الاطراف اجراءات ذات أولوية لحماية الشعاب المرجانية ووضع خطة عمل طوعية محددة بشأن التنوع البيولوجي في مناطق المياه الباردة (مهند عجب جنديل الدهامي ، ص ١٧٠).

رابعا _ مشروع اتفاق يبرم في اطار اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستغلال على نحو مستدام لعام ٢٠٢٣ :ان الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرر وضع صك دولي ملزم قانونا في اطار اتفاقية

الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام وتحقيقا لهذه الغاية تقرر الجمعية العامة ، ان تضع قبل عقد مؤتمر حكومي دولي لجنة تحضيرية تكون مفتوحة امام جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، واعضاء الوكالات المتخصصة ، والاطراف في الاتفاقية مع دعوة مشاركين آخرين بوصفهم مراقبين ، وفقا للممارسة المعهودة في الامم المتحدة ، وذلك من اجل تقديم توصيات موضوعية الى الجمعية العامة بشأن عناصر مشروع نص صك دولي ملزم قانونا في اطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ (قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩/ حزيران/يونية ٢٠١٥ ، الوثيقة A/RES/69/292 ، ص ٢) كما اشارت وفود عديدة الى ان الهدف الرئيسي من وضع صك دولي جديد هو حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية ، وكذلك اكدت وفود عديدة بأن وضع صك دولي في اطار اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ ، ينبغي ان تعالج مجموعة من المسائل وهي مسألة حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية وخاصة الموارد الجينية البحرية وكذلك المسائل التي تتعلق بتقاسم منافعها وتدابير من قبيل ادوات الادارة الملائمة لكل منطقة على حدة بما فيها المحميات البحرية ، وتقييم الاثر البيئي ، وبناء القدرات ، ونقل التكنولوجيا البحرية (رسالة مؤرخة ٢٥ تموز / يوليه ٢٠١٤ ، الوثيقة A/69/177 ، ص ٨).كما وفي حال كانت هناك آلية جديدة في اطار مشروع الاتفاق الدولي الجديد ، فإن من المهم ان يُكمن دورها على تعزيز التعاون والتنسيق دون أن يكون لها دور توجيهي او رقابي إذ تدعم هذه الآلية المنظمات القائمة والتي لها خبرة على الواقع في هذا المجال ، وذلك من خلال تقديم التقارير والتوصيات وتبادل المعلومات التي يمكن ان تنفذها تلك المنظمات بهدف تحقيق أهداف عامة تتسم بالانسجام والتوافق (سمية بوسته ، ص ١٨٩).

الفرع الثاني دور المؤتمرات الدولية في حماية التنوع البيولوجي البحري

اولا _ دور مؤتمر ستوكهولم لعام ١٩٧٢ في حماية التنوع البيولوجي البحري :ان أهمية هذا المؤتمر تتجسد من خلال الدعوة التي يوجهها المؤتمر للحفاظ على الموارد الطبيعية للبيئة ، والتي تعد ملكا مشتركا للبشرية وذلك لوضع العالم على طريق التنمية القابلة للاستمرار دون المساس بحقوق الدول النامية في الحصول على التنمية ، وذلك لتحقيق العدالة بين البلدان النامية والدول المتقدمة صناعيا وكذلك التغلب على مظاهر عدم التكافؤ الاقتصادي والتكنولوجي بين هذه الدول (د سلافة طارق عبد الكريم الشعلان ، ص ٩٦).كما ان المؤتمر قد ناقش كل المشاكل البيئية ومنها مشكلة التلوث البحري فإن المؤتمر انتهى الى اعلان البيئة الانسانية (Declaration of Human Environment) ، الذي تضمن (٢٦) مبدأ وعلى الرغم من ان هذه المبادئ لم تكن ملزمة للدول المتعاقدة مثلها مثل الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الا انها كانت لها بالغ الاثر في الهام الشعوب ، وإرشادها للحفاظ على البيئة الانسانية ، والعمل على تحسينها والبدء في اتخاذ خطوات مهمة وجادة على الصعيد الدولي، وذلك للحد من ظاهرة تلوث البيئة ، والعمل على خفضه والسيطرة عليه (علي عدنان الفيل ، ص٤٩).وقد تمخض عن المؤتمر جملة من النتائج أهمها :

١_ ظهور مصطلح البيئة (Environment) للوجود القانوني اول مره.

٢_ يضع أساس لإدراك المشاكل البيئية بشكل واسع ضمن منظمة الامم المتحدة.

٣_ يؤكد العلاقة الوثيقة بين حقوق الإنسان والبيئة كحق انساني.

٤_ الاستجابة لضرورة تنسيق الجهود الدولية على المستويات الثلاثة الدولية ، والاقليمية والوطنية.

٥_ إقرار ثلاث وثائق مهمة في مجال البيئة اذ تتمثل في (اعلان ستوكهولم عن البيئة ، واقرار عن الترتيبات المالية والمؤساساتية الضرورية ، وخطة عمل) (جمال الدين بن غربي القاسم ، محمد بلفرد ، ص٧)وان من اهم المبادئ التي تمخضت عن هذا المؤتمر هو أن يكون للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة ، وكذلك له الحق في ان يعيش في بيئة نظيفة تسمح له في العيش بكرامة ورفاهية وضرورة الحفاظ على موارد الكرة الأرضية مع الزامه بضرورة الحفاظ على الأشكال المختلفة للحياة النباتية والحيوانية وبيئتها، وذلك لصالح الاجيال المقبلة وعدم إلحاق أضرار ودمار بالبيئة ، وكذلك حمايتها من التلوث من خلال التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي، والالتزام بالقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية (سعد علي حسين ، علي جاسم محمد ، ص٥٠٥).

ثانيا _ دور مؤتمر ريو دي جانيرو لعام ١٩٩٢ في حماية التنوع البيولوجي البحري :ان مؤتمر ريو دي جانيرو يعود اصله الى تقرير اللجنة العالمية من أجل البيئة والتنمية (لجنة برونتلاند Brundtland) ، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ ٢٠ ديسمبر عام ١٩٨٩الذي تبنى التقرير الذي اقر تنظيم مؤتمر عالمي للبيئة والتنمية إذ ان المؤتمر كان مغايراً بعض الشيء عن مؤتمر ستوكهولم لعام ١٩٧٢، والذي يقتصر عنوانه على مناقشة البيئة فقط بينما مؤتمر ريو دي جانيرو لعام ١٩٩٢ عمد الى الربط بين البيئة والتنمية ، وحاول معالجة التعقيدات التي واجهت الكثيرين فيما يتعلق بالمشاكل البيئية (واري عز الدين ، نهال مسينيسا ، ص٢٠). وان من اهم الاسباب التي دعت الى انعقاد هذا المؤتمر (حماية الغلاف الجوي

وطبقة الاوزون ، والعمل على مكافحة التصحر والجفاف ، ومكافحة إزالة الغابات ، حفظ التنوع البيولوجي وحماية المحيطات وكل انواع البحار المغلقة وشبة المغلقة والمناطق الساحلية وحماية مواردها ، وترشيد استغلالها وتنميتها ، وكذلك حماية المياه العذبة وامداداتها من التلوث، والنهوض بالزراعة والتنمية الريفية وضمان استمرارها، وكذلك ايجاد إدارة مؤمنة وسليمة بيئيا في تصريف النفايات المشعة ، والادارة المؤمنة بيئيا للنفايات الخطرة) (مبارك علواني ، ص٨٨). وكذلك ان المؤتمر قد حمل في طياته نتائج قانونية مهمة في جميع المشاكل التي تتعرض لها البيئة ، اذ اصدر المؤتمر في ختام اعماله " اعلان ريو " الذي تبنته جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة، وكذلك تضمن (٢٧) مبدأ فإنه يجب الاستناد اليها في إدارة الكرة الأرضية ، وذلك باعتبارها دار الانسانية ، اذ ارفقت بالإعلان خطة عمل مفصلة تعرف بأسم " جدول اعمال القرن الواحد والعشرين " (احمد حميد عجم البدري ، ص٧٧).

المطلب الثاني آليات مشروع الاتفاق الدولي الجديد في حماية التنوع البيولوجي البحري

ان الاطراف في مشروع اتفاق يبرم في اطار اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في " المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية " واستغلاله على نحو مستدام قد اشار في ديباجته اذ " تسلم بالالتزام المنصوص علية في الاتفاقية قدر المستطاع بتقييم الآثار المحتمل ان تتعرض لها البيئة البحرية من جراء الانشطة الخاضعة لولاية الدولة او سيطرتها عندما تكون لدى الدولة أسباب معقولة للاعتقاد ، بأن تلك الأنشطة قد تلحق تلوثا فادحا بالبيئة البحرية ، او قد تحدث بها تغيرات كبيرة وضارة "، كما " تعترف بأن توليد معلومات المتواليات الرقمية المتعلقة بالموارد الجينية للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، والحصول عليها واستخدامها الى جانب التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها يسهم في البحث والابتكار، وكذلك في تحقيق الهدف العام لهذا الاتفاق" .وعليه سيتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين رئيسين الفرع الاول : الإخطار بالأنشطة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية ومعلومات المتواليات الرقمية. الفرع الثاني : تقييم الأثر البيئي.

الفرع الاول الإخطار بالأنشطة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية ومعلومات المتواليات الرقمية

اولا _ آلية تبادل المعلومات بموجب مشروع اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي البحري" ينشأ آلية لتبادل المعلومات، تقوم آلية تبادل المعلومات على العمل بمثابة منبر مركزي لتمكين الاطراف من الوصول الى المعلومات المتعلقة بالأنشطة ، التي تجري عملا بأحكام هذا الاتفاق وتوفير تلك المعلومات وتعميمها بما في ذلك معلومات تتعلق بالموارد الجينية البحرية للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية ، انشاء وتنفيذ أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق بما فيها المناطق البحرية ، تقييمات الأثر البيئي الطلبات المتعلقة ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا والفرص المتصلة بذلك ، بما في ذلك التعاون البحثي ، وفرص التدريب والمعلومات المتعلقة بمصادر المعلومات والبيانات التكنولوجية بشأن نقل التكنولوجيا البحرية ، وبمدى توافر تلك المعلومات والبيانات وفرص الوصول الى التكنولوجيا البحرية وتوافر التمويل" (نص المادة (٥١/١/٣/أ) من مشروع اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي البحري).

ثانيا _ اتخاذ تدابير من قبيل أدوات الإدارة القائمة على اساس المناطق ، بما فيها المناطق البحرية المحمية : يقصد بعبارة أداة الادارة القائمة على اساس المناطق " أداة بما فيها المناطق البحرية المحمية مخصصة لمنطقة محدده جغرافيا، يدار من خلالها قطاع او نشاط واحد ، او عده قطاعات او أنشطة بهدف تحقيق أهداف معينة تتعلق بالحفظ والاستغلال المستدام وفقا لأحكام هذا الاتفاق " (نص المادة (١/١) من مشروع اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي البحري)وان مشروع اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي البحري اشار الى ان الهدف من اتخاذ هذه التدابير هو " حفظ المناطق التي تتطلب الحماية واستغلاله على نحو مستدام بطرق منها إنشاء نظام شامل لأدوات الادارة القائمة على اساس المناطق ، بحيث تكون هناك شبكة من المناطق البحرية المحمية الممثلة للنظم الايكولوجية والمتصلة ببعضها اتصالا جيدا، تعزيز التعاون والتنسيق في استعمال أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق بما في ذلك المناطق البحرية المحمية فيما بين الدول والصكوك ، والاطر القانونية ذات الصلة والهيئات العالمية والاقليمية ودون الإقليمية والقطاعية ذات الصلة، حماية التنوع البيولوجي والنظم الأيكولوجية ، والمحافظة عليها واعادتهما الى حالتهما الاصلية وصيانتهما تحقيقا لمقاصد من بينها تحسين انتاجيتها وسلامتها وتعزيز القدرة على مقاومة عوامل الإجهاد ومنها تلك المتعلقة بتغير المناخ ، وتحمض المحيطات والتلوث البحري" (نص المادة (١٧/أ/ب/ج) من مشروع اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي البحري) .

ثالثا _ آلية بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية إن بناء القدرات يقصد بها بأنها " قدرة الأفراد والمنظمات والمجتمعات ككل على تحقيق الغايات والأهداف الاجرائية ، التي حددت فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي ، وان تنمية القدرات تعرف بأنها العملية التي يطلق بموجبها الأفراد والمنظمات والمجتمعات ككل العنان للقدرات ويقومون بتعزيزها وتكييفها وصونها بمرور الوقت لتحقيق نتائج إيجابية بالنسبة للتنوع البيولوجي "، اذ يتم النظر في بناء القدرات وتنمية القدرات على ثلاث مستويات هي المستوى المجتمعي (البيئة التمكينية) والمؤسسي (بناء المؤسسات وتعزيزها) والفردي

(تنمية الموارد البشرية) (مشروع مقرر مقدم من الرئيس ، الوثيقة CBD/ COP/15 / L 28 ، ص١٠)وان مشروع اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي البحري قد اشار إلى بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية فقد اكدت المادة (٤٠/ج) على " تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية البحرية بما في ذلك ما يتصل بالبحوث للأطراف ولاسيما الدول الأطراف النامية فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام بطرق منها وصول الدول الاطراف النامية الى التكنولوجيا البحرية ونقلها " (نص المادة (٤٠/ج) من مشروع اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي البحري).

الفرع الثاني تقييم الأثر البيئي

ويقصد بعبارة تقييم الأثر البيئي في مشروع اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي البحري بأنه " عملية تجري لتحديد الآثار المحتملة التي قد يسببها نشاط ما، وتقييمها للاسترشاد بذلك في عملية اتخاذ القرار " (نص المادة (٧/١) من مشروع اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي) ان الهدف من اجراء تقييمات الأثر البيئي المنصوص علية في مشروع اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي البحري هو " تفعيل احكام الاتفاقية المتعلقة بتقييم الأثر البيئي على المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية ، عن طريق انشاء عمليات ، ووضع عتبات وغيرها من المتطلبات تنظم اجراء التقييمات ، والابلاغ عنها من جانب الاطراف ، ضمان تقييم الأنشطة المشمولة بهذا الجزء واجرائها لمنع حدوث آثار ضارة وكبيرة ، والتخفيف من حدتها وإدارتها بغرض حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، دعم النظر في الآثار التراكمية والآثار الواقعة في المناطق الواقعة داخل حدود الولاية الوطنية ، النص على اجراء تقييمات بيئية استراتيجية ، وضع اطار متسق لتقييم الأثر البيئي الناجم عن الأنشطة المنفذة في مناطق تقع خارج حدود الولاية الوطنية" (نص المادة (٢٧/أ/ب/ج/د) من مشروع اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي البحري)كما ان مشروع اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي البحري قد اشار إلى " ان تقييم الآثار المحتملة للنشاط ، او فئة النشاط المزمع جرى وفقا لمتطلبات صكوك ، او أطر قانونية اخرى ذات صلة او من جانب هيئات عالمية او اقليمية ، او دون اقليمية او قطاعية ذات صلة ، عند اجراء تقييم للأثر البيئي لنشاط مزمع في مناطق واقعه خارج حدود الولاية الوطنية ، بموجب صك او اطار قانوني ذي صلة ، او من جانب هيئة عالمية او اقليمية او دون اقليمية او قطاعية ذات الصلة يكفل الطرف المعني نشر تقرير تقييم الأثر البيئي من خلال آلية تبادل المعلومات " (نص المادة (٢٩/٤(أ)/ ٥) من مشروع اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي البحري).

الخاتمة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع نتوصل الى النتائج والتوصيات التالية :

النتائج :

١ـ يعتبر مصطلح التنوع البيولوجي البحري من المفاهيم المستحدثة في العلوم القانونية إذ يعرف التنوع البيولوجي البحري بأنه التنوع في الكائنات الحية البحرية سواء اكانت نباتية او حيوانية ، وهو ايضا ذلك التنوع والتعدد في الالوان والاشكال والاحجام واختلاف الجينات في النوع الواحد من الكائنات الحية البحرية.

٢ـ وان للتنوع البيولوجي البحري أهمية كبيرة في كل مجالات الحياة سواء اكان في مجال الغذاء او الدواء وغيرها من المجالات و يمثل عنصرا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة.

٣ـ ان التنوع البيولوجي البحري يتعرض الى عوامل تهديد فإن فضلا عن العوامل البشرية هناك عوامل طبيعية تهدد التنوع البيولوجي البحري بالانقراض .

٤ـ وان على الرغم من الجهود الدولية محليا واقليمياً وعالمياً الا ان الاساس القانوني المتبع لا يشكل مجالا فعالا لحماية التنوع البيولوجي البحري من الاستغلال والتلوث فان ظاهرة التلوث البحري لها اضرار وآثار مستمرة فقد بدأت الموارد البحرية تنفذ بشكل كبير وكذلك بدأت تختفي .

التوصيات :

١ـ حث الدول على المشاركة والانضمام الى اي تجمع يكون الهدف منه الحفاظ على البيئة البحرية من التلوث والتصديق على الاتفاقيات الدولية والالتزام بتنفيذ نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ .

٢ـ من اجل الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري يجب العمل على ضرورة التنسيق الكافي بين الآليات الدولية وعدم الاكتفاء على اجراء اللقاءات التشاورية والتي لا تصل الى حد تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه اللقاءات .

٣ـ حث الدول المتقدمة على نقل التكنولوجيا المتطورة الى الدول النامية وتقديم الدعم المالي من اجل مكافحة حالات التلوث البحري والحفاظ على التنوع البيولوجي البحري وذلك لأن تقنيات الحماية وأساليبها مكلفة جدا مما تستلزم التعاون الاقليمي .

٤_ تعزيز وتشجيع التعاون الدولي في مجال تبادل ونشر المعلومات والعمل على تنمية القدرات العلمية والتقنية ودراسة الاثر البيئي وتقييم حالة التنوع البيولوجي البحري.

المصادر :

اولا الكتب القانونية :

١_ د. سلافة طارق عبد الكريم الشعلان ، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري (في بروتوكول كيوتو ١٩٩٧ وفي اتفاقية تغير المناخ لسنة ١٩٩٢) ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٠ .

٢_ علي عدنان الفيل، المنهجية التشريعية في حماية البيئة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٢.

٣_ محمد خالد جمال رستم ، التنظيم القانوني للبيئة في العالم ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠٠٦.

ثانيا الرسائل والأطاريح :

١_ احمد ماجد عبد الامير الأسدي ، الخصائص المناخية للمياه الإقليمية العراقية وأثرها في النقل البحري وصيد الاسماك ، رساله ماجستير، كلية الآداب (قسم الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافية) ، جامعه البصرة، ٢٠٢١.

٢_ احمد حميد عجم البدري ، الحماية الدولية للبيئة اثناء النزاعات المسلحة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٣.

٣_ الهادي المهدي محمد المهدي ، التلوث البحري بميناء طرابلس دراسة في الجغرافية التطبيقية، رساله ماجستير، الأكاديمية الليبية (مدرسة العلوم الانسانية – قسم الجغرافية)، ٢٠١٢.

٤_ انمار صلاح عبد الرحمن الحديثي، الالتزام الدولي بحمايه التنوع البيولوجي، اطروحه دكتوراه، كليه الحقوق، الجامعة الاسلامية في لبنان، ٢٠٢١.

٥_ بن فاطيمة بوبكر، مساهمة اتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢ في حماية الموارد الحية في البحر الابيض المتوسط، اطروحه دكتوراه، كليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، ٢٠١٦.

٦_ جمال الدين بن غربي القاسم ، محمد بلفرد ، الآليات الدولية لحماية البيئة ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور _ الجلفة ، ٢٠٢٠ .

٧_ سمية بوسته، تأثير التلوث على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، اطروحه دكتوراه، كليه الحقوق، جامعه الاخوة منتوري قسنطينة، ٢٠٢١.

٨_ كرار عبد الرضا طاهر، الحماية الدولية للمناخ في تقييد انبعاث الغازات، اطروحه دكتوراه، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٣.

٩_ محمد رضا بلبروات ، حماية البيئة البحرية من التلوث في التشريع الدولي والجزائري، رساله ماجستير، جامعة ابن خلدون–تيارات، ٢٠١٩.

١٠_ مبارك علواني، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، اطروحه دكتوراه، كليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، ٢٠١٧.

١١_ مهند عجب جنديل الدهامي ، الحماية القانونية الدولية للبيئة البحرية في تعزيز التنمية المستدامة ، اطروحه دكتوراه، كلية القانون والعلوم السياسية ، الجامعة العراقية ، ٢٠٢٣.

١٢_ معمر رتيب محمد عبد الحافظ ، المسؤولية الدولية عن نقل وتخزين النفايات الخطرة ، اطروحه دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة اسيوط ، ٢٠٠٥.

١٣_ ميسوم خالد، الحماية القانونية للتنوع البيولوجي في اطار التنمية المستدامة، اطروحه دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة احمد دراية– ادرار، ٢٠١٨.

١٤_ منال بوكورو، حمايه التنوع البيولوجي في البحر الابيض المتوسط على ضوء القانون الدولي العام والتشريع الجزائري، اطروحه دكتوراه، كليه الحقوق، جامعه الحاج لخضر باتنه ١، ٢٠١٨.

١٥_ نجلاء لعوامر، حماية البيئة البحرية من التلوث في القانون الدولي، رساله ماجستير، كلية الحقوق، جامعه محمد خيضر – بسكرة ،٢٠١٧.

١٦_ واري عز الدين ، نهال مسينيسا ، دور منظمة الامم المتحدة في حماية البيئة ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة عبد الرحمن ميرة _ بجاية ، ٢٠٢٠.

١٧_ وهيبة زبيري ، التهديدات البيئية واشكالية بناء الأمن الغذائي ، رساله ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف ٢، ٢٠١٤.

ثالثا الدوريات :

١ـ ابراهيم صالح عطية ، المسؤوليه المدنية عن الاضرار البيولوجية، مجلة كلية الحقوق/ جامعة النهرين، المجلد ١٤، العدد ١، ٢٠١٢.

٢ـ سعد علي حسين ، علي جاسم محمد ، دور الامم المتحدة في الحد من التلوث والحفاظ على البيئة ، مجلة دراسات البصرة ، العدد ٤٨، السنه الثامنة عشرة ، ٢٠٢٣.

٣ـ فراس نعيم جاسم ، الحماية الدولية للبيئة البحرية من التلوث الناجم عن النقل البحري، مجلة الآداب، العدد ١٣٨، ٢٠٢١.

٤ـ محمود خليل جعفر، نور خالد ابراهيم، الحماية الدولية لمنطقة اعالي البحار من التلوث النووي، مجلة العلوم القانونية، المجلد ٣٦، عدد خاص، ٢٠٢١.

٥ـ د. محمد حمداوي ، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة البحرية والحفاظ على التنوع البيولوجي البحري، مجلة المعيار– جامعة تيسمسيلت ، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠١٥.

٦ـ محمد عوض عبد الصمد عنتر، حفظ التنوع البيولوجي في القانون الدولي للبحار، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الثامن، ٢٠٢٣.

رابعا الاتفاقيات :

١ـ مشروع اتفاق يبرم في اطار اتفاقيه الامم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام لعام ٢٠٢٣ .

خامسا المؤتمرات :

١ـ مقرر معتمد من مؤتمر الاطراف في اتفاقيه التنوع البيولوجي، الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، خطة عمل محددة طوعيه متعلقة بالتنوع البيولوجي في مناطق المياه الباردة الواقعة ضمن نطاق اختصاص الاتفاقية، الاجتماع الثالث عشر، كانكون، المكسيك ٤– ١٧ ديسمبر/ كانون الاول ٢٠١٦، الوثيقة CBD/COP/DEC/XIII/ 11.

٢ـ مشروع مقرر مقدم من الرئيس ، بناء وتنمية القدرات والتعاون التقني والعلمي، مؤتمر الاطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، الاجتماع الخامس عشر– الجزء الثاني، مونتريال– كندا، ٧– ١٩ ديسمبر/ كانون الاول ٢٠٢٢، البند ١٣– أ من جدول الأعمال، الوثيقة CBD/COP/15/L 28.

سادسا القرارات :

١ـ قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩/ حزيران/يونية ٢٠١٥، وضع صك دولي ملزم قانونا في اطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، المحيطات وقانون البحار، ٢٩٢/٦٩، الدورة التاسعة والستون ، البند ٧٤ (أ) من جدول الأعمال، الوثيقة A/RES/69/292 .

سابعا التقارير :

١ـ تقرير الامين العام، الامم المتحدة (الجمعية العامة) ،المحيطات وقانون البحار، البند ٧٦ (أ) من القائمة الاولية، 8April 2013، الوثيقة A/68/71 .

٢ـ رسالة مؤرخة ٢٥تموز / يوليه ٢٠١٤ موجهة الى رئيس الجمعية العامة من الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية ، المحيطات وقانون البحار، الامم المتحدة، الدورة التاسعة والستون ، البند ٧٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت، الوثيقة A/69/177

٣ـ مذكرة من رئيس الجمعية العامة ، تقرير موجز عن الاجتماع البرلماني لعام ٢٠١٧، الجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، البندان ٩و٧٣ (أ) من جدول الأعمال، الوثيقة A/71/898 .